# وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

## قرار وزارى رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

## باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

## لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٨

**رئيس قطاع التجارة الداخلية**

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٣ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٨/٧/٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٣١ ؛

**قـــــرر :**

**مادة ١** - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٥٢٥٣٢٢,٠٣ ج (فقط مليونان وخمسمائة وخمسة وعشرون ألفًا وثلاثمائة واثنان وعشرون جنيهًا وثلاثة قروش لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٨٠٣١٢٥,٢٥ ج (فقط مليون وثمانمائة وثلاثة آلاف ومائة وخمسة وعشرون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها زيادة مصروفات السوق عن الإيرادات مبلغ ٧٢٢١٩٦,٧٨ ج (فقط سبعمائة واثنان وعشرون ألفًا ومائة وستة وتسعون جنيهًا وثمانية وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٩٥٣٩٧٩٠,٦٠ ج (فقط تسعة ملايين وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وتسعون جنيهًا وستون قرشًا لا غير) .

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٨/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

**لواء دكتور/ محمد أبو شادى**